

Distr.: General  
19 December 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ٥٤ من جدول الأعمال  
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ  
السلام من جميع نواحي هذه العمليات

## تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

## تقرير الأمين العام

موجز

طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها عن دورتها الموضوعية لعام ٢٠١١ (A/65/19) من الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن مدى تنفيذ التوصيات الواردة فيه. ويبيّن هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات وعن آخر ما استجد من تطورات بارزة. كما يعرض معلومات عن التقدم الذي تحقّق خلال العام الماضي على مستوى إيضاح الأدوار الحيوية التي يجري الاضطلاع بها في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومدى الاضطلاع بها، وعلى مستويات بناء القدرات وتعزيز ترتيبات تقديم الدعم الميداني وتحسين الترتيبات المتعلقة بالتخطيط للبعثات وإدارتها والإشراف عليها.



## أولا - مقدمة

١ - تستند عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى شراكة عالمية تجمع بين سلطة مجلس الأمن القانونية والسياسية، وما تسهم به الدول الأعضاء من أفراد ومعدات ومساهمات مالية، ودعم البلدان المضيفة، وما تجتمع لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة من خبرة في إدارة العمليات. وتحتاج هذه الشراكة العالمية، التي هي جوهر أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى الرعاية والدعم إذا ما أريد لها أن تظل متماسكة وناجعة.

٢ - ويقع على عاتق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام دور فريد ينبغي أن تضطلع به في ضمان وحدة المقصد وتقديم الدعم إلى ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة العاملين في بيئات قاسية وملعبة بالتحديات. وتسعى الأمانة العامة إلى توفير معلومات لمداولات اللجنة الخاصة من خلال إعداد هذا التقرير السنوي، فضلا عن تنظيم جلسات إحاطة غير رسمية وتقديم تقارير خطية متخصصة. وقد بُذل جُهد خاص في إعداد هذا التقرير وفي جلسات الإحاطة للجنة الخاصة بالاستناد إلى آراء الموظفين في الميدان وإيجاد صلة أوضح بين الإصلاحات الجارية وما تواجهه البعثات على أرض الواقع من تحديات متعلقة بالعمليات.

٣ - وعرض الأمين العام، في تقريره السابقين عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/64/680 و A/65/680)، العناصر البالغة الأهمية لمبادرة الآفاق الجديدة. كما أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في الآونة الأخيرة تقريرا مرحليا ثانيا عن مبادرة الآفاق الجديدة يتناول بالتفصيل جدول أعمال الإصلاح المستمر هذا. ويسلّط هذا التقرير الضوء على التطورات الرئيسية على نطاق أربعة محاور (الأدوار الرئيسية والقدرات والدعم الميداني والإشراف على البعثات)، مع التركيز على الصلات بتطور العمليات في الميدان. ويُستكمل التقرير بإضافة (A/66/619/Add.1) تُجيب على جميع طلبات الحصول على معلومات المقدمة من اللجنة الخاصة في تقريرها عن دورها الموضوعية لعام ٢٠١١ (A/66/619). كما ينبغي أن ينظر في هذا التقرير مقترنا بتقرير الأمين العام عن شرطة الأمم المتحدة (A/66/615)، الذي أعد بناء على طلب اللجنة الخاصة (A/65/19، الفقرة ٧٨) وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591)، الذي أعد بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٦٤.

٤ - وفي ظل هذا المناخ المالي الذي يتسم بالتحدي، أصبح من المهم بصورة متزايدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تعمل من أجل غايتين هما تعظيم تكاملها مع سائر الآليات الدولية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة دون أن تؤثر سلباً على أداء بعثاتها أو على سلامة موظفي الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، من المهم أن تعمل الدول الأعضاء بروح الشراكة لتوفير التوجيه السياسي اللازم والموارد البشرية والمادية التي تحتاج إليها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل الاضطلاع بالمهام المسندة إليها.

٥ - وقد شهدت الجمعية العامة مناقشات مكثفة بشأن مسألة معدلات التعويض عن تكاليف القوات، في سياق كل من دورة اللجنة الخاصة لعام ٢٠١١ والدورة الثانية المستأنفة للجنة الخامسة المعقودة أثناء دورة الجمعية العامة الخامسة والستين. وعملاً بقرار الجمعية ٢٨٩/٦٥، اتخذ الأمين العام خطوات لإنشاء فريق استشاري رفيع المستوى لكي ينظر في معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات والمسائل ذات الصلة؛ ومن المقرر أن يبدأ الفريق عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويتألف الفريق من خمس شخصيات بارزة ذات خبرة في المجال، وخمسة ممثلين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وخمسة ممثلين من الجهات الممولة الرئيسية، وعضو واحد من كل مجموعة إقليمية. ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدول الأعضاء على ترشيحها ويحثها على توسيع نطاق دعمها النشط للفريق وأعضائه. ويعرب بصفة خاصة عن سروره لقبول لويز فريشيت قيادة الفريق. وهي تجلب لهذا العمل مقداراً فريداً من المعارف العميقة، إذ كانت قد تولت مناصب منها أول نائبة للأمين العام للأمم المتحدة، والممثلة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة، ونائبة وزير الدفاع الوطني في كندا. وستشارك الأمانة العامة بنشاط في أعمال الفريق الاستشاري الرفيع المستوى وتقديم الدعم له.

## ثانياً - السياق الراهن وتطورات العمليات في عام ٢٠١١

٦ - خلال السنوات العشرين الماضية، شهدت بيئة السلام والأمن الدولية تغيراً هائلاً ومستمرًا. فقد أثارت الاتجاهات العالمية، من قبيل الضغوط الإيكولوجية وتدهور البيئة والهجرة، حالات توتر، وأدت الصدمات الاقتصادية العالمية إلى حالات اضطراب مدنية محلية، حسبما يرد وصفه في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١. وتشمل المجالات الأخرى ذات الأهمية المتزايدة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والإرهاب. كما تسهم عوامل عديدة أخرى خاصة ببلدان محددة في تأجيج النزاعات، بما في ذلك ديناميات الحركات المجتمعية والدينية أو التنافس على سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، أسند مجلس الأمن إلى البعثات مزيداً من المهام المفصلة والمعقدة.

٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أنشئت بعثة جديدة في جمهورية جنوب السودان التي استقلّت حديثاً. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مكلفة بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك، ومساعدة الحكومة على بناء قدراتها في مجال سيادة القانون والحوكمة، وتيسير تقديم العون الإنساني. والبعثة مكلفة أيضاً برصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان والتحري والإبلاغ عنها. وتركز البعثة على توسيع نطاق وجودها على الصعيد القطري، وبناء نظام فعال للإنذار المبكر، وتقديم الدعم للحكومة على الصعيدين المحلي والوطني. ولم تُجدّد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي خلفتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي ضوء الوضع في منطقة أبيي، أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي وأسند إليها، ضمن جملة أمور، مهمة رصد إعادة نشر القوات المسلحة، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك. ويجري حالياً نشر القوة المؤقتة؛ وقد وصلت إلى ثلثي القوام المأذون به من القوات.

٨ - وخلال مرحلة بدء هاتين البعثتين، يمكن لإدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني أن تستندا إلى العمل الذي اضطلع به في سياق مبادرة الآفاق الجديدة وما يتصل بها من مبادرات إصلاحية، مثل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وقد اغتنمت إدارة الدعم الميداني الفرصة التي أتاحتها بدء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتجريب تنفيذ عدة عناصر للنمذجة، بما في ذلك سكن الموظفين والإمداد بالطاقة وإدارة النفايات وتوفير المياه والرفاه. وتعكف البعثة على وضع استراتيجية خاصة بحماية المدنيين، تستند إلى الدروس المستخلصة من أطر العمل التي وُضعت في سياق الأعمال المتعلقة بالسياسة العامة التي اضطلع بها في إطار مبادرة الآفاق الجديدة. وفيما يتعلق ببناء السلام، تعمل البعثة أيضاً على إيضاح الأدوار، من خلال وضع الكيانات الحكومية المسؤولة في موقع واحد، وضمان وحدة الجهود فيما يتعلّق بترع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية الأطفال، وسائر المسائل ذات الصلة. وبما يتسق مع الإجراءات ذات الأولوية المبينة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527)، تعمل البعثة على استبانة الفرص الملائمة للاشتراء المحلي في جنوب السودان والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وجهات أخرى من أجل حشد الخبرة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك خبرة مواطني جنوب السودان في الشتات.

٩ - وفي الوقت نفسه، لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي حالياً أكبر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تواصل عملها في دارفور. وقد اعتمدت العملية المختلطة، منذ أن كاد يكتمل نشر قوامها من القوات والشرطة والموظفين المدنيين، موقفاً أكثر قوة، خاصة فيما يتعلّق بحماية المدنيين والإسهام

في بسط الأمن عن طريق تيسير تقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك فإن الوضع في دارفور لا يزال هشاً وتوطيد السلام في المنطقة لا يزال بحاجة إلى جهود كبيرة. ويوفر توقيع حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور أساساً لتحقيق السلام في المنطقة لمن يرغبون في دعمه. وسوف تراقب العملية المختلطة وقف إطلاق النار بين الطرفين، ودعم لجنة وقف إطلاق النار، ودعم تنفيذ الترتيبات الأمنية. وعملاً بطلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٣ (٢٠١١)، سيُجرى استعراض للعملية المختلطة من أجل ضمان استخدام مواردها على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

١٠ - ولا تزال البيئة الأمنية غير المواتية تطرح تحديات كبيرة أمام عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد حصد الهجوم الذي وقع على مكتب الأمم المتحدة في مزار الشريف في ١ نيسان/أبريل أرواح سبعة من زملائنا. واستشرافاً لمستقبل البعثة، تجري التحضيرات لإجراء مراجعة شاملة للبعثة، وذلك عملاً بتفويض مجلس الأمن.

١١ - ولم يُجر بعد تقييم كامل للأثر السياسي والأمني المترتب على عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية) عن التغييرات التي حدثت في الآونة الأخيرة أو الجارية في بعض البلدان في المنطقة. وفيما يتعلق بإدارة البعثة في ليبيا، التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية، تستكشف إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة سبل تقديم المساعدة في مجالات السلامة العامة والخفارة المجتمعية ونزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم والأعمال التصحيحية وإجراءات مكافحة الألغام والعدالة الانتقالية.

١٢ - كما شهد العام الماضي أحداثاً فاصلة في غرب أفريقيا، وهي منطقة لا تزال متقلبة للغاية وتتسم بحساسية مفرطة. والأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار قد وضعت على المحك قدرة المنظمة على الاستمرار في تنفيذ مهام حفظ السلام في ظل ظروف معاكسة للغاية. واضطلعت الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في مساعدة كوت ديفوار على التغلب بنجاح على أزمة سياسية كبرى وتحدياً لنظامها الدستوري. وتشمل الأولويات العليا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حالياً مساعدة الحكومة على تحقيق استقرار الوضع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح الأجهزة الأمنية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، فضلاً عن توفير الدعم لتعزيز المصالحة الوطنية، وتنظيم الانتخابات التشريعية وإجراءها.

١٣ - وقد كان للأزمة في كوت ديفوار تأثير على الوضع في ليبيريا، حيث لا يزال وجود المرتزقة وعناصر الميليشيات يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي. وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعملان مع حكومتَي كوت ديفوار وليبيريا للتصدي لهذه التحديات العابرة للحدود، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين في غرب أفريقيا، كالجريمة المنظمة والاتجار والقرصنة والإرهاب، أن توجد تحديات جديدة لحفظ السلام.

١٤ - وعلى الرغم من التحديات المتصلة بالأزمة في كوت ديفوار، فقد أُحرز تقدم واضح في توطيد السلام في ليبيريا. فقد قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مساعدات لوجستية وبذلت جهود مساع حميدة، ضمن مساعدات أخرى، في تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومع أن تلك الانتخابات قد كانت حرة وعادلة، فقد ظهرت انقسامات سياسية خطيرة في أعقاب العملية الانتخابية، مما سيتطلب زيادة التركيز على مجالات من قبيل المصالحة الوطنية والأمن وسيادة القانون. وسوف تتضمن أولويات البعثة العمل مع الحكومة الجديدة وشركائها على وضع وتنفيذ استراتيجية من أجل نقل مسؤولية الأمن وغيره من المسؤوليات تدريجيا إلى السلطات الوطنية.

١٥ - وبسبب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في كوت ديفوار في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، فقد عُرِّزت العملية مؤقتا بأفراد من الجيش والشرطة وطائرات عمودية عسكرية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفضلا عن ذلك، أذن مجلس الأمن بنقل طائرات عمودية مسلحة مؤقتا من بعثة سيراليون إلى عملية كوت ديفوار لمواجهة التحديات الأمنية الناجمة عن الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي مقابل ذلك، قام الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة في عملية كوت ديفوار بتعزيز قدرات بعثة ليبيريا مؤقتا خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في ليبيريا في عام ٢٠١١. وقامت الأمانة العامة بتنسيق وثيق وإجراء اتصالات بالبلدان المعنية المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة وسعت للحصول على موافقتها مسبقا، وهي موافقة بالغة الأهمية لنشر التعزيزات سريعا وفي الوقت المناسب. بمجرد صدور الإذن من مجلس الأمن. ووجهت الأمانة العامة انتباه بعثة ليبيريا وعملية كوت ديفوار للاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة في التعاون المشترك بين البعثات ومواصلة تحسين الترتيبات اللازمة لضمان أن تتلقى القوات التي تنشر ما يلزم من دعم لوجستي لكي تؤدي عملها على أكمل وجه.

١٦ - ومن المتوقع أن يُخفّض حجم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي عقب الانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١٢. وسوف تواصل البعثة العمل عن كثب مع حكومة تيمور - ليشتي وسائر أصحاب المصلحة لضمان عملية انتقال مشتركة فعالة. وقد وُضعت خطة بالتعاون مع السلطات التيمورية من أجل ضمان نقل المسؤوليات على نحو سلس والحفاظ على الاستمرارية في جهود تنمية القدرات في المدى الطويل على نطاق جميع المؤسسات والوظائف الرئيسية.

١٧ - وقد كلف مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم تنظيم الانتخابات الوطنية (الرئاسية والتشريعية) والإقليمية والمحلية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، وذلك من خلال توفير الدعم اللوجستي والتقني وسائر أنواع الدعم للجنة الانتخابات من أجل تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة في الكونغو، ورصد العنف ذي الصلة بالانتخابات والإبلاغ عنه، واستخدام جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، حسب الاقتضاء. وتمثل هذه المهام تحديات كبرى في العمليات نظرا إلى حجم البلد الشاسع، وافتقاره شبه التام للطرق والهياكل الأساسية، وجمهور الناخبين البالغ عدده نحو ٣٢ مليون ناخب، والعدد الكبير من الشركاء الوطنيين والدوليين المشاركين في هذا الجهد. كما ستواصل البعثة التركيز على أولويتها الرئيسية، وهي ضمان حماية المدنيين.

١٨ - وعقب تشكيل حكومة جديدة، إثر خمسة أشهر من الجمود السياسي، تركز هايتي الآن على إعادة بناء نفسها بعد الزلزال المدمر الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وإذ تستعد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للعودة إلى المستويات التي كانت عليها القوات العسكرية ووحدات الشرطة قبل الزلزال، فإنها ستركز على تشجيع الحوار السياسي وتوافق الآراء وتعزيز قدرة المؤسسات في هايتي على ضمان الحوكمة الرشيدة وتوطيد سيادة القانون باعتبارهما قاعدة رئيسية لانسحاب البعثة في نهاية المطاف.

## ثالثا - إيضاح الأدوار الحيوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام العصرية ومدى الاضطلاع بها

### ألف - مهام بناء السلام التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام

١٩ - يعد بناء السلام في جوهره عملية وطنية. وعمليات حفظ السلام تساعد السلطات الوطنية على استبانة أولويات بناء السلام، وتيسير الجهود التي تضطلع بها جهات أخرى، وتنفيذ أعمال منتقاة. وفي عام ٢٠١١، وضعت إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني الصيغة النهائية لاستراتيجية تهدف إلى زيادة توضيح إسهام قوات حفظ السلام في جهود بناء

السلام في وقت مبكر، وذلك بالاعتماد على خبرة البعثات في المساعدة على تحديد الأولويات وتسلسل المهام البالغة الأهمية والتخطيط لها. وتحدد الاستراتيجية أولويات الجهود التي تنهض بعملية السلام أو الأهداف السياسية للبعثة، وضمان الأمن، ووضع الأساس لبناء المؤسسات في الأمد الطويل. وفي عام ٢٠١١، جرى استعراض الاستراتيجية مع شركاء الأمم المتحدة والبنك الدولي الرئيسيين: اللجنة الخاصة والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام. وقد أنشئت لجنة توجيهية في أواخر عام ٢٠١١ لدعم التنفيذ.

٢٠ - وأنشطة البعثات المتعلقة ببناء السلام متنوعة وتتواءم مع السياق الوطني. ففي حالتي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، كانت الإجراءات المتعلقة بالألغام أولوية عليا منذ وقت مبكر، ومن ثم، كان خبراء إزالة الألغام أول من نشر في الميدان. وقد ثبت أن مؤشرات سيادة القانون التي وضعت في صيغتها النهائية هذا العام في ليبيريا وهايي تعد أداة هامة لمساعدة الشركاء الوطنيين والدوليين على استبانة التحديات ذات الصلة. وفي جنوب السودان، يعمل موظفو الشؤون المدنية في البعثة مع الموظفين الحكوميين والزعماء التقليديين والشباب المسلح وآخرين لدعم جهود التخفيف من حدة الصراعات وتسويتها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسهّر موظفو الشؤون المدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار إجراء حوار بين المجتمع المدني والحكومات المحلية، وذلك بالمساعدة على نشر المعلومات ونزع فتيل التوترات.

٢١ - ويعمل عدد متزايد من البعثات على التقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المقصودة الناجمة عن وجودها وزيادة مساهماتها في جهود الانتعاش الواسعة النطاق. وفي عام ٢٠١٢، ستستكشف إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني سبل تعزيز الشراكة والتوجيه والتدريب في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مبادئ توجيهية بشأن الأثر البيئي للبعثات بدعم من الموظفين البيئيين أو نقاط الاتصال المعينة لهذا الغرض في جميع البعثات. وفي سياق استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يجري إدماج المفاهيم الملائمة للبيئة في الوحدات التدريبية لنشر القوات منذ البداية.

٢٢ - وقد يسهّر الشروع في وقت مبكر في مهام بناء السلام نقل المسؤوليات إلى الجهات الفاعلة الوطنية ويسهّل خروج أفراد حفظ السلام. وضمت حلقة عمل بشأن إجراءات الانتقال، عقدت في شباط/فبراير ٢٠١١، موظفين ميدانيين لتبادل الخبرات بشأن التخطيط للانتقال، وإدارة الموظفين، وتنمية القدرات، وإدارة المعلومات، واستراتيجيات الاتصال، وانتقال القيادة. واستناداً إلى هذه العملية، قدمت إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم

الميداني الدعم إلى البعثات التي تخطط لإنهاء أعمالها والانسحاب، ومنها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وسوف يضاف في عام ٢٠١٢ فرع بشأن الانتقال إلى المواد التوجيهية، مثل دليل التصفية وعملية التخطيط المتكامل للبعثات. كما ستعمل الإدارتان، مع سائر شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة، على توضيح المبادئ الأساسية لتخطيط الانتقال وإدارته على نطاق المنظومة. وإضافة إلى ذلك، ناقش الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام مسألة الانتقال باعتبارها بندا رئيسيا في جدول أعماله لعام ٢٠١١ وطلبت اللجنة الخاصة إحاطة بشأن تطبيق الدروس المستفادة من عمليات الانتقال.

٢٣ - ويؤدي الموظفون المدنيون دورا حيويا في دعم وتنفيذ جهود بناء السلام المعقدة. وقد اقترح الأمين العام في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527) توصيات واقعية يمكنها أن تحدث أثرا على أرض الواقع، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للنظم القائمة بالفعل. وأشار إلى المساهمات المهمة التي يمكن أن تقدمها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من خلال تدريب الموظفين الوطنيين. كما أشار إلى ضرورة أن تعمل المنظمة على نحو أكثر فعالية مع شركائها الدوليين، ولا سيما من جنوب العالم، في بلورة الدعم المدني المتخصص وتقديمه. وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تصبح أكثر مرونة في تخطيط القدرات المدنية والميزنة حتى تستجيب للمطالب المتغيرة والبيئات ذات الوتيرة السريعة التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام التابعة لها.

٢٤ - وستعمل الأمم المتحدة في السنة المقبلة على ضمان تزامن الإصلاحات في مجال حفظ السلام مع سائر الإصلاحات على نطاق المنظومة وعلى استهداف المجالات التي توجد فيها فجوات حرجة. ومن المجالات الرئيسية في هذا الصدد أعمال الشرطة حيث يتزايد الطلب على القدرات المتخصصة للخفارة المجتمعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وإدارة الحدود. وسيتناول الأمين العام في تقريره المرتقب عن شرطة الأمم المتحدة (A/66/615) هذه الأدوار والاحتياجات المتغيرة. كما توجد فجوات فيما يتعلق بقدرات الدعم في مجال إدارة قطاع الأمن على نحو أوسع نطاقا، والإصلاحات القانونية التي تسلم بدور النظم القانونية التقليدية، أو العرفية، والقضاء العسكري، ومسائل العدالة والإصلاحات، والحد من العنف المجتمعي، والذخيرة وإدارة المخزون منها، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها.

## باء - حماية المدنيين

٢٥ - خلال عام ٢٠١١، اتخذت الأمانة العامة نهجا شاملا لإزاء مسألة حماية المدنيين من خلال معالجة تطوير جوانب دعم العمليات والتدريب والإرشاد. وقد انطوى هذا الجهد في جوهره على وضع إطار العمل المتعلق بصياغة استراتيجيات شاملة لحماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويهدف إلى تزويد البعثات بمعايير أساسية لوضع استراتيجيات من أجل حماية المدنيين. وبعد إطلاق اللجنة الخاصة عليه، نشرت الأمانة العامة إطار العمل على جميع عمليات حفظ السلام وتعمل على نحو وثيق مع البعثات الثماني المكلفة بحماية المدنيين تحديدا.

٢٦ - وإضافة إلى ذلك، وضعت وحدات تدريبية بشأن حماية المدنيين بالتشاور مع البعثات الميدانية وسائر أصحاب المصلحة، ونشرت على عمليات حفظ السلام ومراكز التدريب الوطنية في مجال حفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتشمل الوحدات التدريبية وحدات أساسية، وتمارين قائمة على سيناريوهات ذات صلة، ووحدة تدريبية عن العنف الجنسي المتصل بالتزاعا. كما أُجري تدريب للمدربين. وتعمل الأمانة العامة حاليا على ضمان أن تكون المراكز المتكاملة لتدريب أفراد البعثات في البعثات الثماني المكلفة بحماية المدنيين قادرة تماما على تدريب أفراد حفظ السلام الحاليين والمقبلين.

٢٧ - وإضافة إلى ذلك، تعكف الأمانة العامة على وضع الصيغة النهائية لمشروع مصفوفة بشأن الموارد والقدرات. وتهدف المصفوفة إلى مساعدة البلدان المساهمة بوحدات شرطة على فهم الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ مهام محددة تتعلق بحماية المدنيين، ومساعدة البعثات على تحليل مدى كفاية مواردها وقدراتها الحالية من أجل تنفيذ مهام حماية المدنيين. وستُجري الأمانة العامة مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة بشأن هذه المصفوفة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لالتماس آرائها ومساهماتها.

## جيم - وسائل تعزيز فعالية بعثات حفظ السلام على صعيد العمليات

٢٨ - خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، نظمت الأمانة ثلاثة مؤتمرات إقليمية، استضافتها الأرجنتين واندونيسيا ونيجيريا، لمناقشة قدرات الردع واستخدام القوة والتأهب للعمليات في أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكانت هذه المؤتمرات، التي حضرها خبراء عسكريون رفيعو المستوى من نحو ٥٠ بلدا من البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الدول الأعضاء، جزءا من جهد يرمي إلى مواصلة توسيع نطاق الحوار بشأن هذه المسائل. وستقدّم الأمانة العامة تقريرا إلى اللجنة الخاصة بشأن تلك المؤتمرات، وذلك

من أجل تيسير إجراء مزيد من المناقشات والنظر في المسائل الاستراتيجية الأوسع نطاقاً ذات الصلة وتقديم الدعم لوضع مواد توجيهية لعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات بشأن استخدام القوة وتنفيذ نظام مرن لتقييم قدرات التأهب للعمليات لدى لوحدات العسكرية ومقار القوات.

## رابعاً - بناء القدرات اللازمة لمواجهة التحديات المقبلة

٢٩ - ظلت، الأمانة العامة بدعم من الدول الأعضاء، تنتهج استراتيجية شاملة لتحسين القدرات في جميع عناصر حفظ السلام لضمان تأهب أفراد تلك القوات وتزويدهم بكل ما يلزم وتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً لتوقعات معقولة. وفي عام ٢٠١٠، شجعت اللجنة الخاصة بالأمانة العامة على مواصلة تطوير نهج شامل قائم على القدرات بغية تحسين الأداء العام في الميدان (A/64/19، الفقرة ٦٩). وفي عام ٢٠١١، أحاطت اللجنة الخاصة علماً مع الارتياح بالعمل الجاري من أجل تطوير ذلك النهج وشجعت الأمانة على مواصلة عملها في هذا المجال، في تعاون وثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة (A/65/19، الفقرة ٦٦).

٣٠ - ويركز تنفيذ النهج الشامل القائم على القدرات على ثلاثة مجالات هي: (أ) وضع معايير وإرشادات بشأن القدرات الأساسية؛ (ب) توليد الموارد الحيوية والمحافظة عليها؛ و (ج) تعزيز التدريب. ويُنظر إلى هذه العناصر باعتبارها إطاراً للمساعدة على بلورة ثقافة أقوى تعنى بالأداء وإحراز تقدم كبير نحو الأهداف المحددة.

## ألف - وضع معايير وإرشادات بشأن القدرات الأساسية

٣١ - في حين أن تقدماً قد أُحرز في العمل على توحيد معايير ووظائف حفظ السلام في سياق عملية إصلاح الموارد البشرية الأوسع نطاقاً، ركزت إدارتنا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني على تخطيط وتنفيذ ثلاثة مشاريع تجريبية تستهدف ثلاثة من العناصر العسكرية الرئيسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي: (أ) كُتائب المشاة؛ (ب) ضباط الأركان؛ (ب) الدعم الطبي العسكري. وتهدف هذه المشاريع، التي استهلكت في عام ٢٠١٠، إلى بلورة توافق في الآراء حول المهام الضرورية ووضع معايير أساسية لكل عنصر من تلك العناصر. وسوف يُستهدى بتلك المعايير في تطوير الأدوات المرتبطة بها، مثل المعدات، ومعايير التدريب وأطره التنظيمية، والاحتياجات من المعدات والاحتياجات التنظيمية، وأدوات الدعم والتقييم. كما تهدف المشاريع إلى تعزيز فعالية مختلف عناصر عمليات حفظ السلام وقابليتها للعمل المشترك، وتمكين البلدان المساهمة بقوات عسكرية

والبلدان المساهمة بوححدات شرطة من التحضير على نحو أكثر تركيزاً، ودعم بناء القدرات الذي تقدمه بلدان ثالثة شريكة إلى البلدان المساهمة بقوات.

٣٢ - وفيما يتعلق بالمشروع التجريبي الخاص بكتائب المشاة، أُحرِيت عملية تشاور واسعة النطاق في عام ٢٠١١ تضمنت حلقتي عمل عُقدتا في نيويورك ونيودلهي وحوارا مع الدول الأعضاء والخبراء الفنيين وبعثات حفظ السلام. ويجري حالياً إعداد مشروع دليل توجيهي. وأنشئ فريق مرجعي يتألف من الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لتقديم الدعم لوضع الدليل في صيغته النهائية في مطلع عام ٢٠١٢. وسيضمن الدليل معلومات عن المهام والقدرات الخاصة ببعثات حفظ السلام تحديداً، وسيستكمل بمواد تدريبية إضافية خاصة بكتائب المشاة.

٣٣ - وانطوى المشروع التجريبي الخاص بضباط الأركان على وضع مواد تدريبية أساسية تستند إلى احتياجات تعزيز الأداء التي حُدِّدت في البعثات القائمة. ويجري حالياً استعراض هذه المواد، التي اختبرت في الميدان، بمشاركة ضباط عاملين حالياً والرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام، ووضعها في صيغتها النهائية.

٣٤ - وفيما يتعلّق بالدعم الطبي العسكري، فقد ركز هذا المشروع التجريبي على استعراض الدليل القائم والعمليات والنهج الحالية، مع إيلاء اهتمام خاص للمستشفيات من المستوى الثاني. وقد شاركت الدول الأعضاء في فريق استشاري تقني يتألف من خبراء من البلدان المساهمة بقوات التي استفادت من حلقة عمل للخبراء عقدت في عنتيبي، أوغندا. وسيخضع الدليل المنقح إلى مزيد من الصقل في حلقة عمل تشاورية، وذلك قبل وضعه في صيغته النهائية في مطلع عام ٢٠١٢.

٣٥ - وستُعرض جميع هذه المواد على نطاق واسع على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومراكز التدريب الدولية في مجال حفظ السلام وسائر الهيئات ذات الصلة لضمان توزيعها وتطبيقها على أوسع نطاق ممكن. كما ستُجرى عملية استعراض للتحقق من الدروس المستفادة من نهج المشاريع التجريبية، كما ستُحدّد مجالات التركيز المحتملة المقبلة لانتهاج مبادرات مماثلة، بالتشاور مع الدول الأعضاء.

## باء - توليد الموارد الحيوية والإبقاء عليها

٣٦ - ما زال توليد الموارد اللازمة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والإبقاء عليها يعد من الأولويات. والأثر السلبي لعدم توافر الموارد الحيوية يتجلى أكثر ما يتجلى فيما يتعلق بالطائرات العمودية للنقل العسكري والطائرات العمودية المسلحة، حيث لا يزال النقص

يهدد قدرة عمليات حفظ السلام على تنفيذ ولاياتها بفعالية. وأقرت الدول الأعضاء بهذا النقص وما يتصل به من أوجه القصور، كما أقرت به اللجنة الخاصة التي أشارت في تقريرها لعام ٢٠١١ إلى قلقها فيما يتعلق بالفجوات القائمة بين الولايات المُسندة والأصول المتاحة التي تمكّن من تنفيذ تلك الولايات. وكانت الاستراتيجيات المتعلقة بالقدرات الحيوية المتميزة أيضا موضوعا لمناقشات غير رسمية في إطار الفريق العامل التابع لمجلس الأمن خلال عام ٢٠١١.

٣٧ - وزاد النقص المستمر في الطائرات العمودية العسكرية في تفاقم الأوضاع، من قبيل الأوضاع التي يعرقل فيها الافتقار إلى القدرة على التنقل والهياكل الأساسية للطرق الجهود الرامية إلى حماية المدنيين ومنع أعمال العنف والتصدي لها وتقديم دعم كاف في إجراء الانتخابات. ويشدّد هذا الوضع بصفة خاصة في العملية المختلطة وفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل الأمانة العامة سعيها لإيجاد حلول لتحديات الحصول على الطائرات العمودية العسكرية والعتور على طيارين لتشغيلها، وكذلك للمشكلة المعقدة المتعلقة بالتعاقد مع الدول الأعضاء المساهمة وتسديد تكاليفها في واقع المناخ الاقتصادي الحالي. وبناء على مشاورات مع الدول الأعضاء، تقوم إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني باستعراض الإرشادات والممارسات التشغيلية المتصلة بالطائرات العمودية، على صعيدي المقر والبعثات، لتحسين إدارة أساطيل الطائرات العمودية التجارية والعسكرية وتحقيق توازنها. وعلى سبيل الأولوية، تخضع الأحكام ذات الصلة بتسديد التكاليف والتعاقد لاستعراض عاجل وستقدم للجنة الخاصة إحاطات دورية بشأن ما يحدد من التقدم.

٣٨ - وأجريت أنشطة توعية منتظمة خلال السنة الماضية، بما في ذلك الاتصال بالبلدان الجديدة التي يُحتمل أن تساهم بقوات عسكرية ووحدات شرطة، وعلى الصعيد الاستراتيجي بالبلدان المساهمة الحالية. وإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز الحوار الحالي بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة المحتملة بشأن فرص المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومتطلباتها عن طريق حلقات عمل وحلقات دراسية مدعومة من البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة والشركاء في مجمع التفكير، وإن كان التزود بالأصول الرئيسية اللازمة، مثل الطائرات العمودية والوحدات الهندسية والمرافق الطبية لا يزال يمثل تحديا كبيرا.

٣٩ - وحسبما أبلغ عنه في عام ٢٠١٠ (A/65/680)، شرعت الأمانة العامة في دراسة الأساليب والممارسات المتبعة لإبلاغ الدول الأعضاء باحتياجات اللجنة الخاصة. وثمة مراجعة أولية، أنجزت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بالتشاور مع الدول الأعضاء، أدت إلى تبلور الجهود المتعلقة بتنقيح وتركيز إجراءات تشكيل القوات وإبراز دورها ومنفعتيها وأثرها.

وبصفة خاصة، فإن مفهوم قوائم الفجوات المتعلقة بالقدرة وعمليات الدعم الخاصة بها، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، خضع لاستعراض كان القصد منه كفالة تلبيته لاحتياجات كل من الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٤٠ - وفي جهد متصل بذلك، نظرت الأمانة العامة أيضا في الدور الذي تضطلع بها في المساعدة على تنسيق أنشطة بناء القدرات بين الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى، وفيما بينها. وفي هذا الصدد، جرى استعراض مفهوم عملية "مركز تبادل المعلومات" لتحسين توافق مقدمي المساعدة المحتملين مع تلك الفجوات في القدرات اللازمة للنظر في الكيفية التي يمكن بها أن تساعد هذه العملية أوساط حفظ السلام بوجه عام. ويساعد هذا الاستعراض الآن في تركيز جهود الأمانة وهي تنظر في مختلف الخيارات المتعلقة بالدعم مثل التنسيق مع الدول الأعضاء، لضمان استخدام الموارد بأفضل وجه.

٤١ - كما شهدت السنة الماضية تدابير مبتكرة لتحسين التعاون بين البعثات لكي يتسنى اتخاذ تدابير تصدّ إقليمية لديناميات التفاعلات الإقليمية. ومن شأن هذا التعاون بين البعثات السماح بالاستفادة إلى أقصى حد من حفظة السلام المنتشرين بالفعل، لا سيما في البعثات التي تحتاج إلى تعزيزات مؤقتة في فترة ما بعد الانتخابات أو غير ذلك من الفترات البالغة الخطورة، ومساعدة البعثة على التكيف بسرعة مع التغيرات المؤقتة في الظروف. غير أن هذا النهج بمثابة إجراء لسد الفجوات ولا يمكن أن يحل محل توفير قدرات كاملة وكافية لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل أو غير المقيدة للبعثات. ولكفالة الرد السريع والحفاظ على الاستثمارات في مجال بناء السلام والأمن، ما زال من الضروري تحسين إتاحة القدرات الاحتياطية الاستراتيجية على النحو المين في مبادرة "الآفاق الجديدة" التي سبق ذكرها وفي تقارير الأمين العام السابقة إلى اللجنة الخاصة. وقد أثبتت القدرات الاحتياطية في مجالات الشرطة والعدالة والإصلاحات وإجراءات مكافحة الألغام القيمة الكبيرة للقدرات التي يمكن نشرها بسرعة.

## جيم - تعزيز التدريب

٤٢ - أُنجز قدر كبير من العمل في مجال التدريب في مختلف عناصر حفظ السلام. وانصب تركيز الأمانة العامة على وضع معايير للتدريب ورسم السياسات والمواد وتوفير التوجيه والرقابة والمساعدة للجهات المعنية بتوفير التدريب.

٤٣ - ومثلما سبق ذكره، أُنجز الكثير من العمل لتنفيذ مجموعة شاملة من أنشطة التدريب وبرامج تدريب المدربين دعما للولاية المتمثلة في حماية المدنيين. وإضافة إلى ذلك، أعدت مواد تدريبية جديدة لدعم الخبراء العسكريين العاملين في البعثات إلى جانب وحدات تدريبية

تتناول القضايا الجنسانية لدعم المبادئ التوجيهية لإدراج المنظور الجنساني في عمل العسكريين التابعين للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام التي وضعتها إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني. وأكمل برنامج لتدريب المدربين للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ويجري إعداد مواد تدريب لدعم مشروع كاتيب المشاة وضباط الأركان التجريبيين الذين سبق عرضهما. وعقدت أيضا دورات تدريبية نموذجية بشأن التدريب الموحد قبل الانتشار لوحدات الشرطة المشكّلة وبشأن العنف الجنساني. وأحرز تقدم كبير أيضا في توحيد التدريب لكبار القادة في بعثات الأمم المتحدة.

٤٤ - وإضافة إلى ذلك، بدأت دائرة التدريب المتكامل العمل على تصميم منهاج تعليمي أساسي لموظفي حفظ السلام المدنيين، بالتشاور مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. ويجري أيضا توسيع نطاق منهجية جديدة للتدريب على المهارات داخل البعثات لعناصر الشؤون المدنية، استنادا إلى مشروع تجريبي سابق ودليل شامل تجري صياغته حاليا. ويشترط على الإدارتين بشكل دائم وضع برامج تدريب وتوجيهات تجسّد التغييرات الجارية فيما يتعلق ببعثات حفظة السلام العسكريين والمدنيين والطلبات المتعلقة بهم.

## دال - الشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمات أخرى

٤٥ - لا تزال المنظمات الإقليمية تؤدي دورا أساسيا في تعبئة قوة جميع الأطراف الفاعلة لحفظ السلام والأمن الدوليين. وتواصل الأمانة العامة جهودها الرامية إلى تحسين التنسيق مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وعملت أيضا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

٤٦ - ويواصل الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور حيوي في حفظ السلام. وتعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة مثالين على مساهمة الاتحاد الأفريقي المباشرة في الهيكل العالمي لعمليات حفظ السلام، بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٠، أنشأ الأمين العام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويساعد المكتب أيضا في تقديم دعم منسق ومتسق من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالي بناء القدرات المؤسسية على الأجل الطويل وفي مسائل الدعم التنفيذي على الأجل القصير، وتبسيط أنشطة كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة في أديس أبابا التي تعمل في مسائل السلام والأمن لتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة في تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي. ولبلوغ هذه الغاية، أدمجت ولايات ومهام مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي لدعم

السلام وفريق التخطيط التابع للأمم المتحدة كلها في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، يقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي مشورة ودعمًا تقنيين إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات دعم الوساطة ومنع نشوب النزاعات وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات. وفي مسعى لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر عمليات حفظ السلام وإدارتها، يتضمن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضًا ركيزة مخصصة لدعم البعثات، تشمل الإدارة المالية والموارد البشرية واللوجستيات، وكلها قدرات يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى تعزيزها من أجل تسيير عمليات حفظ السلام بمزيد من الفعالية. كما يقوم المعنيون بالتخطيط في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بإسداء المشورة للاتحاد الأفريقي بشأن تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية ومبادرة الاتحاد الأفريقي الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة. وسيجري تناول التعاون الجاري بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بطريقة شاملة في تقريرى المقبل عن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

٤٩ - ومنذ بدأ نفاذ معاهد لشبونة وإنشاء الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، تعمقت شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات. ويرحب الأمين العام بشكل خاص بالدعم الذي أعربت عنه في أواخر عام ٢٠١١ لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن ومجلس الشؤون الخارجية التابعان للاتحاد الأوروبي للأعمال الجارية لتعزيز الدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة للأمن والدفاع. ويجري بذل جهود أيضا لتنشيط لجنة التوجيه المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمعنية بإدارة الأزمات وآليات الحوار الاستراتيجي المشتركة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أنشئ مكتب اتصال صغير في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠١١، وقد ساعد فعلا في تحسين الاتصالات والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

٥٠ - وتعززت مشاركة الأمم المتحدة أيضا مع رابطة آسيان باعتماد الإعلان المشترك بشأن شراكة شاملة، في عام ٢٠١١. ويساهم عدد كبير من الدول الأعضاء في الرابطة بالفعل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويتزايد هذا العدد باستمرار. وما زلنا ملتزمين بتوطيد وتعزيز تعاوننا عن طريق تبادل المنتجات المتعلقة بالسياسة العامة والمبادئ والمعارف.

٥١ - وتقوم إدارتنا بعمليات حفظ السلام والدعم الميداني بتعزيز الشراكات مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين، بما في ذلك تكثيف، إجراء الحوار على الصعيد الاستراتيجي مع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعملان بصفة وثيقة، على نحو متزايد مع البنك الدولي، الذي ركز تقريره عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الصادر عنه على البلدان التي تواجه نزاعات وأزمات.

## هاء - المرأة والسلام والأمن

٥٢ - تسعى إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني أيضا إلى ضمان الاسترشاد في جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالرجال والنساء على حد سواء والتأثير فيهم على نحو فعال. ومع مراعاة الهيكل الجنساني المتغير في الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أعدت كلتا الإدارتين مشروع استراتيجية تطلعية بشأن المرأة والسلام والأمن لكفالة تماسك جهودهما وتضافرها مع جهود الكيانات الأخرى.

٥٣ - ولدعم تنفيذ استراتيجية التدريب الجنساني لعام ٢٠١٠، جرى تجريب مواد جديدة لتدريب الموظفين المدنيين في إطار برنامج لتدريب المدربين عقد في غانا. ويجري أيضا وضع دورة تدريبية إلكترونية، فيما أقر ممثلو عدد من البلدان المساهمة بقوات مواد تدريب للأفراد العسكريين في حلقة عمل عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب الشؤون العسكرية في رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية لإدراج المنظور الجنساني في عمل العسكريين التابعين للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٥٤ - وهناك تقدم مستمر نحو تحقيق تمثيل أقوى للمرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الراهن، توجد ٤ نساء من بين الممثلين الخاصين البالغ عددهم ١١ ممثلا، والذين يرأسون عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وتمثل النساء ٣٠ في المائة من الموظفين المدنيين. ولا تزال الأمانة العامة ملتزمة بهذا البرنامج، بما في ذلك الجهود العالمي الرامي إلى زيادة حصة المرأة في صفوف شرطة الأمم المتحدة لتبلغ ٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٤. وفي أثناء ذلك، تعمل الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات الجنسانية بشكل أوفى في تصميم الوحدات النموذجية لإقامة الأفراد المدنيين والعسكريين.

٥٥ - وتعمل إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بتعاون وثيق مع عدة شركاء لتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات. وعملت إدارة عمليات حفظ السلام مع مبادرة الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على وضع مبادئ توجيهية مؤقتة لتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، ووزع على البعثات في آب/أغسطس ٢٠١١ وثيقة الإطار التحليلي والمفاهيمي للعنف الجنسي المتصل بالتزاعات. وخلال عام ٢٠١١، قامت إدارة

عمليات حفظ السلام، إلى جانب مفوضية حقوق الإنسان، بوضع نهج منسق للتصدي للعنف الجنسي في عمليات حفظ السلام وبمجموعة ذات صلة من الأدوات لتوجيه تنفيذ الولاية. وفي شراكة مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وضعت اختصاصات المستشارين في مجال حماية المرأة لبعثات مختارة، تتضمن طلباً لتحديد المستشارين في حدود الموارد المتاحة. وفي أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وقيام مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف في حالات النزاع ومبادرة الأمم المتحدة فيما بعد بوضع توجيهات، يجري الآن وضع توجيهات تنفيذية لترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وجرى تجريب تدريب قائم على سيناريوهات بشأن ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات للبلدان المساهمة بقوات في ستة بلدان ويجري إدراجها في التدريب على حماية المدنيين. ووضع أيضاً منهاج تعليمي موحد لشرطة الأمم المتحدة بشأن التحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومنعه في بيئات الصراع وأنجزت خمس دورات إقليمية لتدريب المدربين.

## خامساً - وضع ترتيبات أقوى للدعم الميداني الذي تقدمه الأمم المتحدة

### ألف - استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي

٥٦ - تقدم استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي وضعتها الأمين العام في تقريره (A/64/633) نموذجاً جديداً لتعزيز آنية عمليات الدعم وتحسين نوعيتها وكفاءتها وخضوعها للمساءلة. وبعد أن أقرت الجمعية العامة هذه الاستراتيجية في القرار ٦٤/٢٦٩، واصلت الأمانة العامة مشاركتها الوثيقة في تنفيذها مع الدول الأعضاء ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة، وذلك بواسطة إحاطات إعلامية تقدم مرة كل شهرين إلى اللجنة الخاصة، ومن خلال حلقات عمل وكذلك تقارير مرحلية سنوية (صدر أولها في الوثيقة A/65/643) وتقرير نموذج التمويل الموحد لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/65/696 و Corr.1).

٥٧ - ومن أجل الإعداد الأمثل للمخاطر التي تنشأ عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني والتصدي لهذه المخاطر، أجرت إدارة الدعم الميداني عملية تقييم ذاتي بتوجيه من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد ساعدت هذه العملية بالإضافة إلى المدخلات المستمرة الواردة من القيادة العليا والموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تحديد المخاطر وتطوير استراتيجيات التخفيف لإدارة العملية بشكل أفضل.

٥٨ - وقد حددت استراتيجية تقديم الدعم الميداني أربع ركائز مصممة لتعزيز نشر البعثات وتحسين خدمات الدعم المقدمة، وهي: إنشاء الوحدات؛ ومراكز تقديم الخدمات؛ والإطار المالي؛ وإطار الموارد البشرية. ويرد تفصيل الإنجازات التي تحققت في تنفيذ الاستراتيجية من حيث تحسين الدعم المقدم في الميدان، وكذلك أوجه الكفاءة المكتسبة في كل ركيزة من الركائز الأربع في التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591).

٥٩ - وتمثل الاستراتيجية خريطة طريق لتحقيق التحول نحو استحداث نموذج جديد لتقديم الخدمات يدعم حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق هدفها الأولي، وهو دراسة أوجه الكفاءة الممكنة، مع ضمان تحسين تقديم الخدمات، وذلك من أجل تقديم دعم أفضل لتنفيذ الولاية من جانب البعثات. وبناء على نموذج تقديم الخدمات، يمكن للأمانة العامة أن تقترح تحسيناً أمثل يمكن الأمم المتحدة من تخفيض الاحتياجات العامة من الموارد، وفي نفس الوقت زيادة وتحسين الخدمات المقدمة في الميدان ودعم النشر السريع والفعال للبعثات الجديدة. وستقدم رؤية لـ "الوضع النهائي" لإدارة الدعم الميداني، يرد فيها تفصيل للهيكل الوظيفية وتسلسل المسألة في نهاية تجربة تقديم الخدمات في إطار الاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٥) إلى الدول الأعضاء في الورقة غير الرسمية الثانية التي ستصدر في الربع الأول من عام ٢٠١٢ للتشاور بشأنها مع الدول الأعضاء.

٦٠ - ويتصور الوضع النهائي المقترح تخفيف الوجود العام لإدارة الدعم الميداني. وستتطلب موازنة الإدارة في المقر مع المبادئ التنظيمية لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ما يلي: (أ) نقل أنشطة دعم المعاملات التي تقوم بها حالياً الإدارة في المقر والتي لا تتطلب التنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء و/أو الشركاء المنفذين للأمانة العامة إلى مركز الخدمات العالمي؛ (ب) إعادة تحديد الموارد الحالية التي تحصل عليها الإدارة من أجل إنشاء قدرتين جديدتين للتخطيط المتكامل وتقديم الخدمات ومراقبة النوعية. وستجري هذه الموازنة باستخدام الموارد القائمة وستدار من خلال المديرين الأربعة للإدارة. ومن المتوقع أن تثمر الموازنة انخفاضاً عاماً في عدد وظائف إدارة الدعم الميداني مع تبسيط المهام، وتعزيزاً لموازنة الأدوار والمسؤوليات من خلال عملية تدريجية لإدارة التغيير.

## باء - السلامة والأمن

٦١ - لا تزال سلامة وأمن جميع الموظفين في الأمم المتحدة أولوية حاسمة. وقد كرّم الأمين العام خدمات ١٠٣ من الرجال والنساء الذين لقوا مصرعهم حتى الآن في عام ٢٠١١، وذلك في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعمل إدارة شؤون السلامة والأمن

بشكل وثيق مع إدارة حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من أجل تنفيذ سياسات وإجراءات السلامة والأمن التي تركزت من خلال شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات. وهذه الشبكة القائمة على كامل نطاق المنظومة، والتي تشارك فيها الإدارتان مشاركة كاملة، تصدرت خلال العام المنصرم مجموعة من القضايا ومنها: استخدام شركات الأمن الخاصة؛ ومراقبة الأسلحة النارية؛ والسلامة على الطرق؛ وممارسات تقييم المخاطر الأمنية؛ والتفاعل مع البلدان المضيفة.

٦٢ - وقد عملت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وقامت بتكليف عملية تقييم المخاطر الأمنية لتناسب الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة في الميدان. وقد دخلت سياسة جديدة لإدارة المخاطر في الإدارتين حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهدفها السماح للمقر وإدارات البعثات بإجراء تقييم أفضل للمخاطر التي تصاحب عمليات العناصر التي ترتدي الزي الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالعمليات. وستلقى اللجنة الخاصة إحاطة إعلامية غير رسمية عن نشر هذه السياسة وتنفيذها في مطلع عام ٢٠١٢.

٦٣ - وتقوم الأمم المتحدة أيضاً بتحسين المرونة والتأهب لحالات الطوارئ في المنظمة، بما في ذلك الأمن، وإدارة الأزمات، والطوارئ الطبية، والموظفين، والدعم المقدم إلى الضحايا والأسرى، واستمرارية تصريف الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، والتخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، ويساعد ذلك على منع مخاطر الأمن والسلامة على الموظفين أو التخفيف منها ويكفل القدرة على مواصلة العمليات الحيوية. وفي عام ٢٠١١، عملت الإدارتان بشكل استباقي مع البعثات على وضع خططهما لاستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات واختبار هذه الخطط.

٦٤ - وتعمل الأمانة العامة أيضاً على تحسين عمليات إدارة الأزمات واتخاذ القرار، مع الاعتماد في نفس الوقت على وفورات الحجم بتأسيس مركز الأمم المتحدة المشترك للعمليات وإدارة الأزمات. وسيستفيد المركز من القدرات الحالية في المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارات عمليات حفظ السلام، والدعم الميداني، وشؤون السلامة والأمن، والشؤون السياسية، وشؤون الإعلام، وفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيستثمر كذلك نواحي التضافر بين جميع أنحاء المنظومة ليصبح الوجهة الوحيدة في مقر الأمم المتحدة لإدارة الأزمات في الميدان، ملبياً الحاجة إلى الوعي المشترك بالحالة. وسيواصل مركز متابعة حالة حفظ السلام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، والذي سيكون موقعه ضمن مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، دعمه لعمليات حفظ

السلام بشكل يومي في إطار التسلسل الإداري القائم، كما يساهم في نفس الوقت في الجهود المبذولة على مستوى المنظومة. وسيقوم رئيس مركز متابعة حالة حفظ السلام أيضاً بدور رئيس مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات. وليس لمركز إدارة الأزمات أي تأثير على الكلفة ويعتبر حلاً فعالاً للاحتياجات على نطاق المنظومة ومثالاً عملياً لمبادرة "توحيد الأداء" في الأمم المتحدة.

## سادساً - كفاءة ترتيبات أكثر فعالية لتخطيط البعثات وإدارتها والإشراف عليها

### ألف - المشاركة مع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة في ما يتعلق بصياغة الولايات وتمديداتها

٦٥ - تحقيقاً لغاية تعزيز التخطيط للبعثات والإشراف عليها، أصبح من الممارسات الراسخة الآن أن تقدم إدارة عمليات حفظ السلام إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن والبلدان المساهمة قبل تمديد الولايات، وقبل بعثة التقييم التقني وبعدها. وكذلك يوضع جدول زمني منتظم لاجتماعات مجلس الأمن الرسمية مع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة قبل إجراء المناقشات بشأن تمديد الولايات. وإضافة إلى ذلك، تُنظَّم الإدارة بصورة منتظمة إحاطات غير رسمية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الإحاطات التي تُنظَّم لإعلام البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة عن التطورات المحددة التي تطرأ في منطقة البعثة. وفضلاً عن ذلك، تقيم الأفرقة العملية المتكاملة، بما في ذلك القوات العسكرية ووحدات الشرطة والموظفون الفنيون وموظفو الدعم، اتصالات دورية مع الدول الأعضاء على مستوى الخبراء، لإحاطتها علماً بشأن مجالات الاهتمام الخاصة بكل بعثة. ويؤدي كل نشاط من هذه الأنشطة إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة.

### باء - التخطيط المتكامل

٦٦ - على الصعيد القطري، تقدم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مزية نسبية واضحة، وهي القاعدة المشتركة لإدماج الخبرات السياسية والخبرات الفنية في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان وغيرها من الخبرات مع القدرات المتعلقة بالعمليات للقوات العسكرية ووحدات الشرطة والقدرات اللوجستية، ولتشغيل هذه القدرات في دعم بناء السلام والحفاظة على استمراره جنباً إلى جنب مع سائر شركاء الأمم المتحدة. ولكن من أجل تحقيق أوجه التضافر تلك بشكل كامل، ينبغي تعزيز التخطيط المتكامل بشكل أكبر.

وفي الوقت الحاضر تتوافر في جميع البلدان التسعة، التي توجد فيها بعثات متكاملة لحفظ السلام، أطر استراتيجية متكاملة لتحديد الأهداف الاستراتيجية المشتركة وتوزيع الأدوار الرئيسية بشكل أوضح على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

## جيم - تعزيز الرقابة والمساءلة

٦٧ - في الماضي كانت ترتيبات القيادة والتحكم، التي تعتبر مركزية أيضاً في تعزيز الرقابة على البعثات، ناحية تشغل بعض البلدان المساهمة بقوات. ومن أجل التصدي لتلك الشواغل، يجري حالياً تقييم داخلي جديد للقيادة والتحكم، ويستفيد هذا التقييم من آراء الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة، والقادة العسكريين من البلدان المساهمة بقوات، ومن التعاون المكتف مع البعثات الميدانية. وستقدم في مطلع عام ٢٠١٢ إحاطة عن نتائج التقييم بناء على طلب اللجنة الخاصة.

٦٨ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٥٩/٦٤ أن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة من أجل تعزيز المساءلة ضمن الأمم المتحدة. وتماشياً مع هذا المطلب، تتوافر الآن اتفاقات وتقييمات أداء لجميع رؤساء البعثات، والممثلين الخاصين للأمين العام ونوابهم. وتتخذ إدارة الدعم الميداني أيضاً خطوات تتناول هذا الأمر من خلال الاستعدادات لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والإجراءات الرامية إلى جعل المديرين أكثر عرضة للمساءلة في ما يتعلق بإشرافهم على الموارد، والمبادرات الرامية إلى محاسبة موظفي البعثات على سلوكهم الشخصي، والجهود المبذولة للمحافظة على البيئة التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام.

## دال - السلوك والانضباط

٦٩ - على الرغم من الإنجازات الجماعية البارزة، والتفاني والتضحيات التي يبذلها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على مر السنين، لا تزال تشوب سجلهم المثالي أعمال سوء سلوك خطيرة يرتكبها بعض الأفراد، بما في ذلك أعمال لا تغتفر من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. وتواصل إدارتنا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني تنفيذهما للاستراتيجية الخاصة بالأمم المتحدة والرامية إلى التصدي لسوء السلوك والاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، وهي استراتيجية ذات نهج ثلاثي تشمل: الوقاية من سوء السلوك؛ وإنفاذ معايير السلوك في الأمم المتحدة؛ واتخاذ الإجراءات الإصلاحية، وخاصة في تقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام والموظفين ذوي الصلة.

٧٠ - وخلال السنوات الخمس الماضية ساهمت هياكل السلوك والانضباط والتدابير الوقائية وأنشطة التوعية والتدريب التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في انخفاض عدد حالات سوء السلوك المبلغ عنها، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. وقد يكون أوضح مظاهر هذا الانخفاض التراجع المطرد في عدد ادعاءات الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي التي جرى الإبلاغ عنها خلال خمس سنوات في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وذلك من ٣٤٠ حالة في عام ٢٠٠٥، إلى ٨٥ حالة في عام ٢٠١٠.

٧١ - ولا تزال الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في التصدي لمسائل سلوك وانضباط الموظفين الموفدين إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمراً جوهرياً. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، يمكن للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تساعد على الوقاية من سوء السلوك بوسائل من بينها التحقق من الموظفين المقرر إيفادهم وتوفير التدريب على معايير السلوك التي يتوقع منهم الالتزام بها. ولكن الوقاية لن تتمكن من القضاء على حالات سوء السلوك بالكامل. وينبغي إجراء تحقيقات شاملة في البلاغات عن مثل هذه الحالات، ومحاسبة أولئك الذين يثبت ضلوعهم في سوء السلوك وأن يجري ذلك في الوقت المناسب. ورغم أن الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ إجراءات تتعلق بالأشخاص المعينين لدى المنظمة، فمساعدة الدول الأعضاء مسألة بالغة الأهمية ولا سيما من أجل محاسبة الأفراد على الأشكال الأكثر خطورة من سوء السلوك. بما في ذلك سوء السلوك الذي يعتبر جريمة في نطاق الولايات القضائية الوطنية. ويجب على الدول الأعضاء بعدئذ إبلاغ الأمانة العامة بالتدابير التي اتخذتها، من أجل ضمان عدم بقاء أولئك الذين ارتكبوا سوء السلوك في خدمة الأمم المتحدة.

٧٢ - وتعمل الأمانة العامة على وضع إطار متكامل للسلوك والانضباط لتعزيز تكامل التوقعات في مجال السلوك والانضباط باعتباره وظيفة تشمل كامل نطاق المؤسسة. ويركز هذا الإطار على تعزيز المساءلة باعتبارها شرطاً أساسياً لازماً لضمان إدارة سلوك الموظفين بشكل ملائم. وتعكس عملية وضع هذا الإطار الحاجة إلى مقارنة السلوك والانضباط من نموذج للسلوك المؤسسي بدلاً من نهج المعاملات الفردية الذي يستجيب للسلوك على مستوى الفرد أو الحادثة.

## سابعاً - ملاحظات

٧٣ - ركز العامان الأولان من مبادرة الآفاق الجديدة بدرجة كبيرة على تصميم العناصر الأساسية للسياسة والإصلاح، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء وشركاء حفظ السلام

الآخرين. وقد شمل ذلك إجراءات استعراض الدروس المستفادة وإعداد المبادئ التوجيهية الأساسية والوحدات التدريبية والمعايير. وانطلاقاً من هذا العمل تتحول مبادرة الآفاق الجديدة الآن إلى التنفيذ العملي في الميدان.

٧٤ - ولا تزال حماية المدنيين تمثل إحدى الولايات المحورية لعمليات حفظ السلام، وتُختبر على أساسها فعالية البعثات. وقد أصبح لدى عدة بعثات الآن استراتيجيات وُضعت لحماية المدنيين ويركز العمل الحالي على التدريب وعلى تحديد الموارد والقدرات الحيوية بوضوح أكبر. وستُدراج المواد التدريبية القائمة على سيناريوهات مختلفة، والتي وُضعت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، في مناهج مراكز التدريب الدولية على حفظ السلام والمنتشرة في جميع أنحاء العالم. وعلى الأمم المتحدة وشركائها الدوليين أن يركزوا الآن على كيفية مساعدة السلطات المضيفة في حماية مواطنيها.

٧٥ - ويعتبر تطوير القدرات ناحية أخرى ذات أولوية لها آثار واضحة على نشر البعثات وأدائها. والمعايير التجريبية التي وُضعت بخصوص قدرات حيوية مثل كتائب المشاة، يجري تعريفها الآن في دليل عملي بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وقد ساعد التعاون بين البعثات في الاستجابة للاحتياجات قصيرة الأجل ولكن هناك حاجة إلى حلول أطول أجلاً للتصدي لنواحي النقص الحرج، في الطائرات العمودية مثلاً، ولكفالة نهج أكثر استراتيجية في تكوين القوات.

٧٦ - وأخيراً يجب أن تستمر عمليات السلام في كفالة تقديمها أقصى إسهام ممكن في العمليات الوطنية طويلة الأجل لبناء السلام. ويتطلب ذلك وعياً حاداً بالترابط بين السلام والأمن والعدالة والتنمية. ويتطلب الحصول على المهارات الحيوية المتخصصة، بوسائل تشمل ما تقوم به الأمم المتحدة من إصلاح مستمر للقدرات المدنية. ولكن تحقيق كامل إمكانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها قاعدة تكاملية يتطلب المزيد من التحسينات في قدرات الأمانة العامة على تخطيط البعثات وإدارتها.

٧٧ - ويجب أن تواكب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البيئة الدولية المتغيرة. ولا ينطوي الوضع الحالي على تكليف عمليات حفظ السلام بمهام أكثر تعقيداً فحسب، بل يُتوقع منها أيضاً أن تنجز تلك المهام ضمن موارد محدودة، وأن تسلم المسؤوليات بأسرع وقت ممكن إلى المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين. ومن الضروري أن تصبح عمليات حفظ السلام والنظم التي تدعمها أكثر مرونة وسرعة وديناميكية في استجابتها للسياسات السريعة التوتيرة ولتحديات السلام والأمن التي قد تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في المستقبل.